الأمم المتحدة

A/HRC/26/51

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٨ الذي دعا فيه المجلس رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وهو عبارة عن تحديث للمعلومات عن عمل مجلس أمناء الصندوق منذ التقرير السابق لرئيسه (A/HRC/23/16).

* تُعمَّم مرفقات هذا التقرير باللغة التي قُدمَّت بها فقط.

(A) GE.14-02351 190514 020614

1402351

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٦	٣
	ألف– معلومات أساسية	١-٢	٣
	باء – الولاية	٣-٦	٣
ثانياً –	أنشطة ونتائج صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ومجلس الأمناء	٧-٢٤	٤
	ألف– الدورة الثامنة والثلاثون	٧-١٥	٤
	باء – الدورة التاسعة والثلاثون	١٦-٢٤	٧
ثالثاً –	التعاون التقني	٢٥-٤٧	٩
	ألف– أهم الاستنتاجات والتحدِّيات التي حُددت والتوصيات	٢٥-٢٨	٩
	باء – التعاون التقني، وبناء الأطر والمؤسسات الوطنية وتعزيزها	٢٩-٣٦	١٠
	جيم– التآزر والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى	٣٧-٤٠	١٢
	دال – قياس نتائج التعاون التقني ورد المفوضية	٤١-٤٣	١٣
	هاء – دليل المفوضية الميداني وأدوات التوجيه الأخرى المتعلقة بالتعاون التقني	٤٤-٤٧	١٤
رابعاً –	حالة التمويل والجهات المانحة	٤٨-٥١	١٥

Annexes

I.	Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2012	17
II.	Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2013	18
III.	Financial status of the Voluntary Fund: 2013	19
IV.	List of donors and contributors	20

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ٨٣/١٩٨٧، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. والغرض من الصندوق هو تقديم الدعم المالي لأنشطة التعاون الدولي الهادفة إلى بناء وتعزيز المؤسسات والبُنى التحتية الوطنية والإقليمية التي سيكون لها تأثير طويل الأجل في تحسين تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢- وبدأ مجلس الأمناء (المجلس) عمله في عام ١٩٩٣، ويعيّن الأمين العام أعضاءه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتتمثل ولايته في مساعدة الأمين العام على تبسيط وترشيد أساليب عمل برنامج التعاون التقني وإجراءاته. ويجتمع المجلس مرتين كل سنة، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. ويتكون حالياً من سوزار سوباري (جورجيا)، وفاطمة مباي (موريتانيا) وماري كلير أكوستا يوركيدي (المكسيك)، وكريستوفر سيدوتي (أستراليا)، ولين ليم (ماليزيا). وعُينت السيدة ليم في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ محل ديبيكا أوداغاما (سري لانكا) التي انتهت ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وانتخب المجلس السيد سيدوتي رئيساً للفترة من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وستخلفه في هذا المنصب السيدة ماري كلير أكوستا يوركيدي التي انتُخبت رئيسة للمجلس في دورته التاسعة والثلاثين التي عقدت في مكسيكو.

باء- الولاية

٣- طوال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمناء تقديم المشورة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن توجيه السياسة العامة والرؤية الاستراتيجية الخاصة بالتعاون التقني على مستوى البرامج. واتفق المجلس على هذا النهج الذي أُعيد تحديد أهدافه، والذي يدخل ضمن إطار التعريف الواسع للتعاون التقني، وقدَّمه عام ٢٠١١ إلى الدول الأعضاء في التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان[(١)].

٤- وأتاحت عملية التخطيط التي اعتمدتها المفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ عدة فرص أمام أعضاء المجلس لتقديم هذه المشورة إلى المفوضية من خلال الإسهام في تعريف

---

(١) A/HRC/16/66.

استراتيجياتها المواضيعية. وشارك أعضاء المجلس في المشاورات الإقليمية التي أجرتها المفوضية في آسيا والأمريكتين وأوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا. وعقدوا مناقشات وأسدوا المشورة حول سُبُل تعزيز التعاون التقني وبرامج الخدمات الاستشارية، مع القيام في الوقت نفسه بتنفيذ برنامج المفوضية الرباعي السنوات.

٥- وبالنظر إلى مدى الارتباط بين صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وأوجه التكامل بينهما، طلب الأمين العام إلى مجلس الأمناء الإشراف على الصندوقين. واستند هذا القرار إلى أهمية ضمان الاتساق في عمليات الصندوقين، نظراً إلى أن كليهما يدعم الدول في الوفاء بالتزاماتها الدولية عن طريق تقديم المساعدة والتعاون التقنيين. وخلال الدورة الثامنة والثلاثين التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بدأ المجلس مهامه الجديدة المتعلقة بصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. والمفوضية مكلَّفة بأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تحديثاً خطياً كل سنة عن عمليات هذا الصندوق (A/HRC/26/54).

٦- ويغطي هذا التقرير الدورتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين لمجلس الأمناء فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وواصل المجلس في هاتين الدورتين استكشاف مختلف مكونات برنامج حقوق الإنسان المتعلق بالتعاون التقني والذي يموله ذلك الصندوق، بغية تقديم الإرشادات في مجال السياسة العامة وإسداء المشورة فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تنفذها المفوضية.

ثانياً- أنشطة ونتائج صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ومجلس الأمناء

ألف- الدورة الثامنة والثلاثون

٧- عقد مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان دورته الثامنة والثلاثين في جنيف في الفترة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وترأس الدورة كريستوفر سيدوتي، الذي انتُخِبَ رئيساً لمجلس الأمناء في دورته السابعة والثلاثين. وحضر جميع أعضاء المجلس الدورة.

٨- وتمثلت الأهداف الرئيسية للدورة في تقييم المراحل النهائية من إعداد خطة الإدارة التي تضعها المفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والمساهمة فيها، ومناقشة الجوانب ذات الصلة من برنامج التعاون التقني المتعلقة بكل استراتيجية من الاستراتيجيات المواضيعية، مع الأقسام الجغرافية والمواضيعية في المفوضية؛ وتعريف المجلس بالآليات التي يتيحها نظام المفوضية لرصد

الأداء من أجل رصد نتائج التعاون التقني في إطار كل استراتيجية من الاستراتيجيات المواضيعية ومجال من مجالات التركيز ونوع من أنواع الفروع الميدانية التي تحصل على دعم من الصندوق خلال دورة البرمجة، والإبلاغ عن هذه النتائج؛ ومناقشة الجهود المبذولة على الصعيد الميداني لمواصلة تعزيز إدماج البُعد الجنساني والتركيز على حقوق المرأة في برامج التعاون التقني؛ واستعراض المعلومات المالية والمبالغ التي يُتوقع من الصندوق تخصيصها لعام ٢٠١٤. وخلال الدورة، حصل المجلس أيضاً على تحديث يتعلق بالتطورات الرئيسية في مجلس حقوق الإنسان في مجال التعاون التقني.

٩- واستمع المجلس إلى إحاطة وأجرى نقاشاً مع دائرة الاستعراض الدوري الشامل حول الآليات القائمة والمشاريع التي يجري تنفيذها في إطار صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتاح فيها الفرصة للمجلس، منذ أن تولى وظيفته الجديدة فيما يتعلق بهذا الصندوق، لتبادل الآراء والحصول على إحاطات مباشرة عن التجارب الإقليمية والقطرية بشأن استخدام الصندوق. واطَّلع المجلس على نهج المفوضية في متابعة الاستعراض الدوري الشامل، كما اطَّلع على الدعم الذي قُدم في إطار الصندوق إلى عدد من الدول في جميع المناطق عام ٢٠١٣. وشدَّد المجلس على أهمية ضمان استدامة أثر المشاريع المموَّلة وضرورة تحديد السُبُل الملائمة لمشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني، خصوصاً المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في جهود متابعة الاستعراض التي تبذلها الدول. ويمكن الاطلاع على تفاصيل أنشطته المتعلقة بالإشراف على إدارة الصندوق من التقارير السنوية للمفوضية بشأن الصندوق.

١٠- وكان التعاون التقني في سياق عملية التخطيط الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ موضوع نقاش خلال الدورة كذلك. واجتمع أعضاء المجلس مع دائرة السياسات والتخطيط والرصد والتقييم في المفوضية، وكذلك مع كل فريق من الأفرقة المواضيعية للمفوضية المكلفة بزيادة تركيز المفوضية على مجموعة من التحديات الحاسمة في مجال حقوق الإنسان في دورة البرمجة الجديدة الرباعية السنوات. وقام المجلس مع محاوريه بتحليل مكونات التعاون التقني لكل أولوية من الأولويات المواضيعية الست للمفوضية. وأعرب أعضاء المجلس الذي شاركوا في مختلف مراحل العملية التحضيرية، بما في ذلك من خلال سلسلة المشاورات الإقليمية، عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لتعزيز التعاون التقني في بداية تخطيطها الاستراتيجي كجزء لا يتجزأ من جميع برامجها.

١١- ولاحظ المجلس وأيَّد، على وجه الخصوص، التقدم الكبير الذي أُحرز من خلال هذه العملية في الإقرار بأن تعزيز المجتمع الديمقراطي هو استثمار طويل الأمد في التنمية. ورحب بالاستراتيجية المواضيعية الجديدة المعنونة "توسيع الحيز الديمقراطي" وتركيزها بقوة على تعزيز وبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان بوصفها وسيلة حاسمة في منع انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات في هذا المجال، وهي الاستراتيجية التي تبينت أهميتها في التنمية

الاقتصادية المستدامة، في نهاية المطاف. وأيد أيضاً إيلاء الاهتمام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذه الأولوية المواضيعية الجديدة وتناولها على وجه التحديد في جميع الأولويات. ورأى أن ذلك يحتاج بالتأكيد إلى زخم ودعم قويين لتنفيذ البرامج على أرض الواقع. ولاحظ المجلس مع التقدير التركيز الخاص على بعض المسائل والشواغل الحاسمة في مجال حقوق الإنسان التي استطاعت المفوضية أن تكوِّن بشأنها خبرة فنية خلال السنتين الماضيتين، كالحالة الخاصة للأفراد والجماعات الذين يواجهون التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية، والأشخاص الذين يدافعون عنهم. وأعرب المجلس عن سروره لأن مساهماته خلال كامل عملية التخطيط الاستراتيجي أُخذت في الاعتبار وكانت مفيدة في دعم استكمال الخطة الإدارية الجديدة.

١٢- وحصل المجلس على معلومات محدَّثة عن تنفيذ البرامج التي يمولها صندوق التبرعات في إطار الخطة الإدارية للمفوضية، وخصوصاً عن النتائج في نهاية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في جميع المناطق، فضلاً عن الشراكات على أرض الواقع مع الحكومات والمجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١٣- وأطلعت الفروع الميدانية المجلس، على وجه الخصوص، على الإجراءات المتخذة على المستوى الميداني لإدماج حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في برامج وأنشطة التعاون التقني. وبينت المناقشات التي جرت عبر الفيديو مع المستشارين الإقليميين للشؤون الجنسانية في مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الوسطى في بنما، ومكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط في بيروت، ومكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا في داكار، كيفية التناول الملائم للأبعاد الجنسانية لبرامج التعاون التقني على المستوى الميداني وكيفية استفادة تلك الأبعاد من الخبرات الإقليمية المتاحة الأقرب جغرافيا. ورأى المجلس أن الخبرات الإقليمية في الأمريكتين جديرة بالاهتمام بوجه خاص في حالات القتل القائم على نوع الجنس (قتل الإناث)، وخصوصاً وضع البروتوكولات للتحقيق في هذه الحالات وإيجاد سبل مبتكرة لتقديم الدعم للفروع الميدانية والدول الأخرى في المنطقة لتمكينها من وضع بروتوكولات مشابهة، لا سيما تلك التي تتلقى الدعم من صندوق التبرعات. ورأى المجلس أن ثمة أمراً مشجعاً بالقدر نفسه وهو الاستراتيجيات التي وضعها المستشار المعني بالشؤون الجنسانية في بيروت لتزويد بلدان المنطقة والفريق القطري للأمم المتحدة بالخبرات اللازمة في مجال مشاركة المرأة والأسس القانونية للمساواة بين الجنسين. أخيراً، رحب المجلس بالمبادرات التي اتخذها المستشار الإقليمي في داكار لإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن قوانين وقضايا الجنسية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة.

١٤- ومن التحدِّيات التي لاحظها المجلس مراراً أثناء تحليل برامج التعاون التقني ضمان التآزر وتبادل التجارب فيما بين البرامج والمشاريع في مجال التعاون التقني، وتلقي الدعم من مختلف صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية. وخلال الدورة، ناقش المجلس وحدد المجالات التي

يمكن فيها الإسهام في عمل الصناديق الاستئمانية الأخرى التي تديرها المفوضية، خصوصاً الصندوق الخاص الذي أُنشئ بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب بهدف تقديم الدعم المالي لتنفيذ توصيات اللجنة الفرعية لمنع التعذيب.

١٥- واجتمع المجلس أيضاً مع نائبة المفوضة السامية وأطلعها على آخر الزيارات إلى الفروع الميدانية وعلى الدور الذي ينوي المجلس الاضطلاع به بصفته الجديدة، أي بصفته مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

باء- الدورة التاسعة والثلاثون

١٦- عُقدت الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس الأمناء في المكسيك في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، عملاً بالممارسة التي يتبعها المجلس والمتمثلة في عقد اجتماع من الاجتماعين اللذين يعقدهما سنوياً في البلدان التي فيها وجودٌ ميدانيٌ للمفوضية ممولٌ من صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وكانت تلك هي المرة الثالثة التي تُنظم فيها دورة للمجلس خارج جنيف.

١٧- وفي عام ٢٠١٤، حرص المجلس على القيام، للمرة الأولى، بزيارة إلى أحد الفروع الميدانية للمفوضية في أمريكا اللاتينية، للوقوف بشكل مباشر على النقاط المشتركة والاختلافات في النُهج، وللاستفادة من خبرة مكتب المفوضية في الأمريكتين. ويُموَّل مكتب المفوضية في المكسيك بالكامل من صندوق التبرعات. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة، كما حصل في الدورات والزيارات السابقة إلى الميدان، هو مواصلة جمع الملاحظات من مكانها الطبيعي عن المجالات ذات القيمة المضافة والمجالات التي تتطلَّب تعزيز عمل مكتب المفوضية ككل في وضع وتنفيذ برامجه الخاصة بالتعاون التقني.

١٨- وناقش المجلس أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها فرع المفوضية في المكسيك وذلك خلال اجتماعات مع مختلف السلطات الوطنية وسلطات الولايات، وشركاء الأمم المتحدة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في البلد. وشمل ذلك زيارات إلى مشاريع مختارة على مستوى الولاية في كواهويلا (سالتيلو) وفي نويبو ليون (مونتيري)، حيث أُطلع المجلس على الحالة الخاصة لحقوق الإنسان التي ستقوم المفوضية بتقديم المشورة والخدمات التقنية بشأنها، خصوصاً مع سلطات الولايات، والجهاز القضائي، ومنظمات المجتمع المدني.

١٩- وخلال الزيارة، ناقش المجلس الدعم المقدم في مجالات مختلفة، من بينها الخدمات التقنية والاستشارية المتعلقة بمتابعة توصيات جميع آليات حقوق الإنسان وبوضع الآلية الخاصة بحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان مع وزارتي الخارجية والداخلية. وتم التركيز

بوجه خاص على وضع خطة عمل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني يمكن أن تكون بمثابة أداة شاملة لمواصلة توجيه الجهود الرامية إلى وضع الخطط وتعزيز الخطط القائمة إذا اقتضى الأمر على صعيد الولايات. وتمكّن المجلس من فهم عملية وضع خطة العمل الخاصة بنويبو ليون خلال زيارته إلى كواهويلا. وفيما يتعلق بجهود بناء المؤسسات في سياق الآلية الخاصة بحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، رأى المجلس ضرورة إعادة تقييم الجهود بشكل دائم لضمان أن يكون وجود الآلية جزءاً من جهود أوسع نطاقاً لاستئصال العنف ووقف الاعتداءات على حقوق الإنسان والانتهاكات التي تُرتكب ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولمعالجة هذه القضايا معالجةً فعَّالة من خلال وضع منهجية توفر ما يلزم لتحقيق هذا الهدف من خبرات واستمرارية وجوانب عملية.

٢٠- وأُتيحت للمجلس فرصة إجراء مناقشة مع ممثلي الكونغرس حول الدعم الذي قدمه مكتب المفوضية في إجراء تحسينات تشريعية تتعلق بالإصلاحات الدستورية البارزة لعام ٢٠١١، والتي أدَّت إلى منح وضع دستوري للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وللقضاء العسكري، وحالات الاختفاء القسري، وحرية التعبير، وسحب التحفظات على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان، ضمن أمور أخرى. وعلم المجلس أيضاً خلال الاجتماع مع رئيس المحكمة العليا بالدعم الذي يقدمه مكتب المفوضية لإعداد المؤشرات ولبرنامج موارد التدريب في مجال حقوق الإنسان "Reforma DH" الذي يسعى إلى تعزيز فهم القضاة والمحامين والمدعين العامين لتأثيرات الإصلاح الدستوري لعام ٢٠١١. ونوقشت أيضاً شواغل تتعلق بإجراء الاحتجاز الوقائي (*arraigo*) الذي أُثير كأساس في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وأهمية مواصلة العمل مع مكتب المفوضية على استكشاف سبل للتغلب على هذه التحدِّيات مع الامتثال التام للمعايير الدولية.

٢١- وفي مكسيكو، وكذلك في سالتيلو ومونتيري، ناقش المجلس مع ممثلي المجتمع المدني الجهود التي يبذلها مكتب المفوضية والدعم التقني الذي يقدمه لتعزيز القدرات في مجال معالجة شواغل حقوق الإنسان الخاصة بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وحالات الاختفاء، والعنف ضد النساء، وحقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن وضع المهاجرين. وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا ودعمهم، أكد المجلس أن التحدي الذي لا يزال قائماً هو التأكد من أن المساعدة التقنية تعزز الجهود المبذولة لمساعدة الضحايا على نحو فعَّال في سعيهم إلى الاستعانة بالقضاء والحصول على الجبر.

٢٢- وأُطلع المجلس أيضاً على مختلف الأولويات المواضيعية لمكتب المفوضية في المكسيك خلال دورة البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ورأى المجلس أن أولويات المفوضية تتماشى مع ما يتوقعه أصحاب المصلحة الوطنيون وأنه لا يزال يُنظر إلى مكتب المفوضية، بعد أكثر من عشر سنوات على إنشائه، على أنه شريك أساسي وموثوق بالنسبة لجميع الشركاء الذين تمت مقابلتهم. ويرى المجلس أنه ما دام البرنامج الحالي يحقق تقدماً في مجال حقوق الإنسان في

البلد، فإن مكتب المفوضية سيستفيد من تعزيز جهوده مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات، كي يواصل إجراءاته الملموسة في مجال بناء القدرات لتلبية الاحتياجات المحددة المتعلِّقة بالتطبيق الفعلي لمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة فيما يخص أراضي الشعوب الأصلية ومواردها الطبيعية وأقاليمها، وحالة المهاجرين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالفرص المتاحة لهم للاستعانة بالقضاء والحصول على الجبر، خصوصاً ضحايا الاختفاء القسري.

٢٣- ويرى المجلس أن الزيارات الميدانية لا تزال حاسمةً من الناحية الاستراتيجية لعمله وولايته. وحتى تاريخ هذا التقرير، تمكن المجلس من زيارة مواقع برامج لنوعين من الوجود الميداني، هما المكاتب القطرية أو المستقلة ومستشارو حقوق الإنسان. ويقترح المجلس البحث في القيام بزيارة إلى مكون حقوق الإنسان في إحدى بعثات السلام ضمن أولويات الزيارات الميدانية في عام ٢٠١٥. وكما أُثبت مؤخراً في المكسيك، تساعد المناقشات التي تجري داخل الأقطار بشكل خاص على التحديد الدقيق لمجالات الأولوية المتعلقة بأعمال التعاون التقني الأخرى التي سيقوم بها مكتب المفوضية، والتحدِّيات التي تواجهه وأفضل ممارساته، ومجالات الأولوية التي تمكِّن المجلس من أداء دوره الاستشاري في مجال السياسة العامة.

٢٤- واغتنم المجلس الفرصة في آخر يوم له في المكسيك لعقد اجتماع داخلي بهدف مواصلة المناقشات حول برنامجه المقبل. وخلال الاجتماع، رحب المجلس رسمياً بالعضوة الجديدة المنتخبة لين ليم، التي حلت محل دييبكا أوداغاما. وانتُخِبت ماري كلير أكوستا أوركيدي رئيسةً جديدة للمجلس، لتخلف السيد سيدوتي اعتباراً من أول تموز/يوليه ٢٠١٤.

ثالثاً- التعاون التقني

ألف- أهم الاستنتاجات والتحدِّيات التي حُددت والتوصيات

٢٥- خلال الدورات التي عقدت في جنيف، والزيارات إلى الفروع الميدانية للمفوضية والمشاركة النشطة لأعضاء المجلس في عملية التخطيط الاستراتيجي لدورة البرمجة ٢٠١٤-٢٠١٧، كوَّن المجلس لمحة عامة عن برنامج التعاون التقني التابع للمفوضية وواصل العمل على ضمان اطلاع المفوضة السامية على تجارب وخبرات أعضائه بما يوسع فرص الحصول على المشورة الاستراتيجية والسياساتية في دعم التعاون التقني الذي تقدمه الفروع الميدانية للمفوضية.

٢٦- ويستطيع المجلس، على أساس ما توصل إليه من استنتاجات وما اكتسبه من تجارب، تقديم المشورة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الفروع الميدانية للمفوضية والفرص المتاحة أمامها في مجال التعاون التقني، وبشأن الممارسات الجيدة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني محلياً،

وبشكل أعم بشأن الخطوط العريضة لتصميم وتنفيذ أعمال التعاون التقني كجزء لا يتجزأ من برنامج المفوضية.

٢٧- ولذلك يرى المجلس أن عدداً من عناصر التعاون التقني الفعال الذي تقدمه المفوضية باتت جلية. وقد عُرضت هذه العناصر بشكل عام على مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والعشرين. وأول هذه العناصر أن التعاون التقني الفعال يستند إلى مبدأي عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، ويشمل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على السواء. وثاني هذه العناصر أن التعاون التقني الفعال يركز على بناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وثالثها، أن التعاون التقني الفعال يجسد الأهداف الإنمائية الوطنية المتمثلة في ضمان أعلى مستويات الأخذ بزمام المبادرة والاستدامة، وكذلك في تحقيق المصلحة الوطنية الخالصة والوفاء بالالتزامات وبذل الجهود في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورابعها، هو أن التعاون التقني يُصاغ وينفذ بأوسع مشاركة ممكنة من جميع عناصر المجتمعات الوطنية، وهو مرتبط أيضاً بآليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية. وخامسها، أن التعاون التقني مرتبط بمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الختامية التي تقدمها الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسادسها، تعميم مراعاة التعاون التقني في جميع وكالات الأمم المتحدة وعملياتها في كل بلد وكل منطقة. وسابعها، أن التعاون التقني الفعال يتطلب ربطه بالأولويات المواضيعية القائمة للمفوضية والحفاظ عليه كجزء لا يتجزأ من برنامج المفوضية الشامل.

٢٨- وقد توسع المجلس، في التقارير والعروض التي قدمها لمجلس حقوق الإنسان، في الحديث عن أهمية إرساء التعاون التقني على مبدأي عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك جوانبه المتعلقة بحماية هذه الحقوق وتعزيزها. ويود المجلس أن يواصل في إطار أحد برامج عمله للسنوات المقبلة وضع العناصر الرئيسية للمكونات السبعة المذكورة أعلاه، لأنه يعتبر أن ذلك قد يكون مفيداً لدعم المفوضية في تنفيذ الجوانب الخاصة بالتعاون التقني من برنامجها الرباعي السنوات الجديد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويؤكد المجلس في هذا التقرير الأهمية الحاسمة لبناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية بدعم من المفوضية، فضلاً عن أهمية الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

باء- التعاون التقني، وبناء الأطر والمؤسسات الوطنية وتعزيزها

٢٩- إن أول مكونات التعاون التقني الفعال المذكورة أعلاه هو قيامه على عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وهو يشمل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وهذا هو الهدف الرئيسي للتعاون التقني، أي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل. أما

المكون الثاني، أي بناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فهو الاستراتيجية والمنهجية اللازمتان لتحقيق الهدف الرئيسي.

٣٠- ومصطلح "الأطر والمؤسسات الوطنية" هو مصطلح جامع يغطي الطيف الكامل للآليات المتاحة للدول للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. فهو يشمل سيادة القانون، والمساءلة القانونية والسياسية، والبرلمانات المنتخبة ديمقراطياً، والمحاكم المستقلة، والمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والمؤسسات الإنمائية الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر. والاستراتيجية التي تستخدم في التعاون التقني الفعال موجهة نحو تعزيز هذه الآليات. ويوجد سبب ذلك في طبيعة المفوضية وبرنامجها للتعاون التقني من خلال خدماتها الميدانية.

٣١- ولذلك، يجب أن تتمثل استراتيجية كل وجود ميداني، بغض النظر عن طبيعته، في ضمان أن تُبنى الأطر والمؤسسات الوطنية بطريقة مستدامة تتيح أفضل السبل الممكنة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي ضمان أن تتمكن هذه المؤسسات من مواصلة قيامها بوظائفها عندما يتوقف تقديم الدعم التقني، وهذا أمر واقع بالنظر إلى قلة الموارد وتزايد الطلبات من جميع مناطق العالم.

٣٢- ويكتسي بعض هذه المؤسسات والأطر أهمية كبيرة للإدارة الرشيدة عموماً وليس لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فقط. فوجود نظام قانوني مستقل يعمل في ظل سيادة القانون ويضم قضاة مؤهلين، ويراعي الأصول القانونية، ويتسم فيه صنع القرار بالشفافية، ويشمل قوانين وإجراءات قابلة للتحديد وسبلاً قضائية ملائمة للاستئناف ومراجعة القرارات هو أمر أساسي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك لإدارة الدولة على نحو سليم. ويحتاج ذلك أيضاً إلى نظام سياسي تنتخب فيه الحكومة والسلطة التشريعية انتخاباً حراً، مع حق الجميع وحريتهم في المشاركة التامة في هذا الانتخاب. ويوجَّه التعاون التقني على نحو مناسب نحو تعزيز هذه النظم.

٣٣- وثمة مؤسسات وأطر أخرى موجهة بصورة أكثر تحديداً نحو حقوق الإنسان. وتعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من بين أهم هذه المؤسسات والأطر. وينبغي أن يركز التعاون التقني بشكل صريح على إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. ويجب إشراك هذه المؤسسات على نحو تعاوني قدر الإمكان. وعندما لا تكون لدى الدولة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، ينبغي أن يشجع الفرع الميداني للمفوضية إنشاء هذه المؤسسة على النحو الذي كرره مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة مراراً في قراراتهما. وعندما تكون لدى الدولة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لا تمتثل امتثالاً تاماً لمبادئ باريس أو عندما تكون هذه المؤسسة ضعيفة أو أقل فعالية مما ينبغي، يتعين على الفرع الميداني للمفوضية أن يعمل بشكل وثيق مع هذه المؤسسة ومع الحكومة والبرلمان

لتعزيز قدرة المؤسسة. ولا ينبغي، في أي ظرف من الظروف، أن يحل عمل الفرع الميداني للمفوضية محل عمل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان كما ينبغي تجنب الازدواجية في عملهما.

٣٤- وتمثل خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان إطاراً يهدف بالتحديد إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل. وينبغي أن تكون المساعدة في وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية فعالة لحقوق الإنسان جزءاً رئيسياً من التعاون الدولي. ويعتمد الكثير من الدول خطط العمل هذه منذ أن شجعها إعلان وبرنامج عمل فيينا في عام ١٩٩٣ على القيام بذلك. بيد أن الكثير من هذه الخطط لم تكن كافية، بينما لم يُنفذ عدد كبير آخر منها تنفيذاً تاماً أو لم ينفذ مطلقاً في بعض الحالات. واكتسبت المفوضية تجربة جيدة في العمل مع الدول على وضع خطط عمل وطنية جيدة لحقوق الإنسان ومن ثمَّ تنفيذها. ويمكن للفروع الميدانية أن تساعد في هذه العملية عن طريق توفير الخبرة الدولية عند اللزوم، وبناء القدرات المحلية.

٣٥- إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان هي وسيلة جيدة كي تصبح فوائد عمل الفروع الميدانية للمفوضية طويلة الأمد. فهي منتجات للتعاون التقني تعالج مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المدى الطويل، وتعكس السياق الوطني واحتياجات وأولويات فرادى الدول، ويمكن أن تكون قابلة للاستدامة والتنفيذ على الصعيد المحلي.

٣٦- لكن أياً تكن النهج الخاصة المتبعة، فإن استراتيجية التعاون التقني الفعال التي يجب أن تحظى بالأولوية هي بناء وتعزيز المؤسسات والأطر الوطنية. ولا يمكن للمجتمع الدولي الذي يوفر التعاون التقني بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن يضمن فائدة طويلة الأجل لهذا التعاون إلا بهذه الطريقة. وبهذه الطريقة فقط يمكن لفرادى الدول التي تبحث عن المساعدة الدولية أن تحصل على القدرات اللازمة كي تضمن بنفسها امتثالها التام لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويرى المجلس أن الأولوية المواضيعية الموضوعة حديثاً بشأن توسيع الحيز الديمقراطي توفر إطاراً صلباً لدعم الدول في هذه المساعي، ويأمل أن تجتذب هذه الأولوية الموارد اللازمة لوضعها موضع التنفيذ على نحو كاف.

جيم- التآزر والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٣٧- إن أوجه التآزر والشراكات فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في مجال التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هي أحد مجالات التركيز التي تحظى باهتمام المجلس خلال دوراته، وخصوصاً خلال الزيارات التي يقوم بها إلى الفروع الميدانية للمفوضية في البلدان.

٣٨- وخلال المناقشات مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، أتيحت للمجلس فرصة دراسة مدى اتساق برنامج مكتب معين وأنشطته

والأولويات التي يركز عليها مع القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان وطلبات طائفة متنوعة من الشركاء القُطريين، أو مدى معالجتها لهذه القضايا والطلبات، ودراسة كيفية ارتباطها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأدوات البرمجية الأخرى والجهود الإنمائية المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٣٩- وفي المكسيك، كما هو الحال في الزيارات السابقة، اجتمع المجلس مع المنسق المقيم للأمم المتحدة ومع ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة. وخلال المناقشات، جرى التأكيد بوجه خاص على دور المفوضية في ضمان تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، كما جرى تأكيد قدرة المفوضية على إسداء المشورة الموضوعية المناسبة في توقيتها بشأن مسائل حقوق الإنسان المعيارية ذات الصلة. وتبين أن المفوضية شريك أساسي وموثوق في خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المشتركة التي تقدمها الأمم المتحدة بناء على طلب الحكومة.

٤٠- ولاحظ المجلس أنه في البلدان التي يكون فيها وجود المفوضية راسخاً بصفة خاصة من خلال موارد بشرية وخبرات مقبولة فضلاً عن القدرة على مراقبة تعقيدات حقوق الإنسان على أرض الواقع مراقبة كافية ومستقلة، تكون برامج التعاون التقني الموضوعة بناءً على طلب الهيئات الحكومية ذات الصلة وغيرها من شركاء الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق معهم قوية في أغلب الأحيان وتؤدي إلى نتائج ملحوظة ويمكن قياسها.

دال- قياس نتائج التعاون التقني ورد المفوضية

٤١- تقل التحديات التي تواجهها المفوضية يوماً بعد يوم في قياس الأثر على الصعيد القطري وفي رصد تنفيذ البرامج، لأن جميع فروعها الميدانية وجميع هياكل المقر تتجه نحو استخدام نظام رصد الأداء عَبر الإنترنت، الذي صُمم لتخطيط جميع برامج المفوضية ورصدها والإبلاغ بشأنها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدمت جميع الفروع الميدانية للمفوضية (بما في ذلك جميع فروعها الميدانية التي تتلقى الدعم من صندوق التبرعات للتعاون التقني) جميع وثائقها الخاصة بالتخطيط (الوثائق السنوية والوثائق المتعلقة بدورة البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧) فضلاً عن تقارير نهاية الدورة الخاصة بها (٢٠١٢-٢٠١٣) من خلال هذا النظام. ويرى أعضاء المجلس بوادر مشجعة للغاية في النتائج الباهرة التي تحققها بالفعل زيادة استخدام هذا النظام بشكل منتظم، حتى في مراحله الأولى.

٤٢- ولاحظ المجلس، خلال الدورات التي عُقدت في جنيف وخلال الزيارات الميدانية، أن هذا النظام الذي يزاوج بين التخطيط والرصد وإعداد التقارير وتبادل التجارب، يمثل أداة رئيسية تيسر بشكل كبير وبكفاءة عالية للغاية تحديد نتائج المفوضية واختيارها، إضافةً إلى قياسها. وتمكّن المجلس، خلال الزيارات الميدانية التي اضطلع بها خلال السنتين الماضيتين من اختبار مدى فائدة النظام في تيسير رصد تنفيذ مشاريع التعاون التقني وأدائها، والتكيُّف، إن

كان الأمر يستلزم ذلك في الزمن الحقيقي، مع تغيُّر البيئات، فضلاً عن نتائج التحسينات الأخيرة في النظام.

٤٣- ويشيد المجلس بالجهود التي بذلتها المفوضية أثناء الفترة قيد الاستعراض لمواصلة الاستثمار في هذا النظام. ويرى المجلس بعين الرضا التحسينات التي نُفذَّت منذ الإحاطة السابقة التي قُدمت إلى المجلس، بما في ذلك العنصر المالي، فضلاً عن الجهود الرامية إلى ضمان الاستخدام التام للنظام من جانب هياكل المقر أيضاً. ويتبين أن النظام يُسهم إسهاماً كبيراً في أن تصبح المفوضية منظمة تقوم بصورة كاملة على النتائج وتلتزم أمام جميع أصحاب المصلحة بمعياري الشفافية والمساءلة. ويشجع المجلس الأمانة العامة للأمم المتحدة على اعتبار أداة المفوضية ممارسة جيدة تؤخذ في الحسبان لدى وضع نُظم الإدارة القائمة على النتائج.

هاء- دليل المفوضية الميداني وأدوات التوجيه الأخرى المتعلقة بالتعاون التقني

٤٤- يُعد التعاون التقني، بوصفه أحد الوسائل التي تستخدمها المفوضية لتنفيذ ولاية المفوضة السامية، أداةً فعالةً لسدّ الثغرات في المعرفة والقدرات على المستوى القطري، ودعم جهود البلدان لتحقيق هذا الهدف. وتتمكن المفوضية، من خلال تعزيز قدرتها على تقاسم التجارب وعلى إيلاء الاهتمام للتوثيق المنهجي للممارسات الجيدة والدروس المستفادة، من زيادة قدرتها على إبراز دورها في دعم الدول من خلال التعاون التقني فضلاً عن القدرة على تيسير تبادل الخبرات بين الدول، الأمر الذي تلقى المجلس بشأنه طلبات متزايدة خلال زياراته الميدانية الأخيرة. وقد أُعلِمَ المجلس خلال الدورات التي عقدها في كل من جنيف والمكسيك بالجهود التي بُذلت مؤخراً لتعزيز أدوات إدارة المعارف في مجال التعاون التقني.

٤٥- وواصلت المفوضية إحراز تقدم نحو وضع اللمسات الأخيرة على دليل المفوضية الميداني للتعاون التقني، الذي يهدف إلى تقديم إرشادات إلى الفروع الميدانية والموظفين عن نهج المفوضية الخاص بالتعاون التقني، وإلى ضمان الوصول، في وثيقة واحدة، إلى سياسات المفوضية وممارساتها وإجراءاتها المتعلقة بالتعاون التقني. وتقوم المفوضية حالياً بتنقيح محتوى هذا الدليل وبإجراء التعديلات اللازمة فيما يتعلق بدورة البرمجة الجديدة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتحسينات على نظام رصد الأداء وغير ذلك من الأدوات الداخلية ذات الصلة.

٤٦- ورحَّب المجلس ترحيباً خاصاً بالجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز أدوات الوصول إلى المعلومات والسياسات والتوجيهات وتقاسم الخبرات فيما بين مستشاري حقوق الإنسان ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية. وقد تبين أن مستشاري حقوق الإنسان وسيلة فعالة لضمان إدراج حقوق الإنسان في برامج أفرقة الأمم المتحدة وأنشطتها على أرض الواقع ولتعزيز قدرات هذه الأفرقة في مجال حقوق الإنسان. ومن خلال هذا الدعم القطري، تعزز الأمم المتحدة بالتأكيد قدرتها على ضمان استخدام أمثل للموارد على أرض الواقع من أجل تعزيز العمل المنسق في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون التقني

وجهود الخدمات الاستشارية مع الدول المهتمة والمعنية. وقد وضعت المفوضية، بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية أداة داخلية قائمة على الإنترنت يسهل على جميع مستشاري حقوق الإنسان استخدامها، وتشمل نقطة تبادل تتيح لهم التعلُّم وتقاسم التجارب والأفكار والنُهُج المستخدمة في مختلف المناطق. وأتيحت للمجلس فرصة ملاحظة كيفية الاستخدام النشط لهذه الأداة من جانب مستشاري حقوق الإنسان الذين حصلوا على دعم مالي من صندوق التبرعات للتعاون التقني عام ٢٠١٣.

٤٧- ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة تطوير هذا النوع من المبادرات لجميع أنواع الفروع الميدانية التي تحصل على دعم من صندوق التبرعات للتعاون التقني، وكذلك على استكمال دليل التعاون التقني وتحديثه على نحو منتظم.

رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

٤٨- أُطلِع المجلس في اجتماعيه اللذين عُقدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤ على الحالة المالية العامة للمفوضية والجهات المانحة، وعلى الوضع المالي العام لصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان عام ٢٠١٣ وعمله في مُجمل نظام التمويل، ومن ذلك العلاقات بالموارد الأخرى خارج إطار الميزانية، فضلاً عن توقعات التمويل وخطة عمل الصندوق المقترحة لعام ٢٠١٤. وأُبلغ المجلس بأن ما صُرف في إطار صندوق التبرعات استمر في الزيادة خلال عام ٢٠١٣ لكن هذه الزيادة لم تغطها التبرعات المالية. وقد لفت المجلس بالفعل انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى هذا الوضع في التقارير الأخيرة.

٤٩- وفي عام ٢٠١٣، واصل صندوق التبرعات للتعاون التقني توفير الموارد (٢٠,٣ مليون دولار) للتعاون التقني من أجل بناء أُطر قوية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في ٣٤ منطقة وبلداً وإقليماً. وشمل ذلك تقديم الدعم لـ ١٦ مستشاراً من مستشاري حقوق الإنسان (في الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجمهورية مولدوفا، وجنوب القوقاز (جورجيا)، ورواندا، وسري لانكا، وكينيا، ومدغشقر، وملديف، والنيجر، وهندوراس)، و١١ عنصراً من عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ودارفور (السودان)، وسيراليون، والصومال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبريا، وليبيا، وهايتي)، وستة مكاتب قطرية/مستقلة (في بوليفيا (دولة المتعددة القوميات)، وتوغو، ودولة فلسطين، وكوسوفو[٢]، والمكسيك، وموريتانيا). وفي عام ٢٠١٣، تلقى

(٢) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩)، دون المساس بوضع كوسوفو.

الصندوق تبرعات مخصصة بلغت ٧ ملايين دولار. ولذلك، رصدت المفوضية ١١,٩ مليون دولار من الموارد غير المخصصة لتغطية النفقات في إطار الصندوق. ويمكن الحصول على تفاصيل التبرعات والبرامج من التقرير السنوي للمفوضية لعام ٢٠١٣.

٥٠- وأفضت الأنشطة المنفذة في إطار الصندوق إلى جهود بُذلت على المستوى القطري لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية؛ وإنشاء قدرات وطنية أكثر استدامة للتقيد بهذه المعايير؛ وتعزيز إقامة العدل؛ وزيادة التركيز على وضع برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان، وزيادة القدرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ وإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ذات قدرة على الاستجابة؛ وتعزيز قدرة منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان من خلال نشر مستشارين لشؤون حقوق الإنسان؛ ووضع خطط عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وعن استخدام مؤشرات حقوق الإنسان. وتُرفق بهذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات.

٥١- وأكد المجلس، في الدورات التي عقدها وفي اجتماعاته مع المفوضية ومع الدول الأعضاء، أهمية ضمان استمرار التبرع للصندوق، وكرر رأيه القائل بأن من شأن زيادة الأموال غير المخصصة أن تسمح للمفوضية بأن تتصرَّف بمزيد من المرونة عند تنفيذ الأولويات المحدَّدة.

Annex I

[English only]

Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2012

OHCHR EXTRABUDGETARY RESOURCES *(31 December 2012)*

Voluntary Fund for Technical Cooperation - Status of cost plan and expenditure for 2012

IMIS	V. F. for Technical Cooperation (AHA)	Cost plan 2012 (USD)			Expenditure
Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Staff costs	Activities	Total	Total USD $
	(a) Human Rights Advisers in UNCT (19):				
	- Activities implemented by OHCHR HRAs to the UNCT in:				
B-414	- Russian Federation	604,093	580,831	**1,184,924**	**1,138,682**
B-409	- South Caucasus, Georgia	606,492	395,785	**1,002,277**	**986,866**
B-504	- Moldova	227,736	93,691	**321,427**	**319,295**
B-541	- Ukraine	198,570	36,160	**234,730**	**234,773**
B-540	- Yemen	175,436	66,130	**241,566**	**223,351**
B-433	- Zimbabwe	124,094	89,438	**213,532**	**190,223**
B-441	- Rwanda	292,609	119,587	**412,196**	**397,313**
B-538	- Great Lakes (Burundi)	25,928	190,328	**216,256**	**208,003**
B-488	- Kenya	411,557	579,261	**990,818**	**972,490**
B-503	- Niger	351,613	101,419	**453,032**	**507,786**
B-584	- Chad	361,356	125,508	**486,864**	**473,551**
B-539	- Madagascar	237,407	127,031	**364,438**	**364,493**
B-436	- Ecuador	376,020	218,509	**594,529**	**581,999**
B-531	- Paraguay	450,030	240,922	**690,952**	**681,157**
B-532	- Honduras	-	31,075	**31,075**	**28,632**
B-502	- Papua New Guinea	325,616	171,534	**497,150**	**478,780**
B-439	- Sri Lanka	242,642	213,686	**456,328**	**425,791**
B-630	- Maldives	107,633	78,247	**185,880**	**120,311**
B-617	- Malawi	110,919	58,299	**169,218**	-
	sub-total HR Advisers:	***5,229,751***	***3,517,441***	***8,747,192***	***8,333,496***
	(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (11)				
	- Activities implemented by UN Peace Missions Human Rights Units in:				
B-443	- Haiti	-	220,544	**220,544**	**229,645**
B-421	- Afghanistan	641,913	300,314	**942,227**	**863,495**
B-642	- Afghanistan / Afghan people dialogue on Peace (Belgium)	-	16,950	**16,950**	**16,950**
B-440	- Timor Leste	-	630,635	**630,635**	**583,297**
B-442	- Côte d'Ivoire	-	221,013	**221,013**	**221,013**
B-444	- Liberia	-	73,473	**73,473**	**73,473**
B-431	- Sierra Leone	247,667	215,717	**463,384**	**463,384**
B-451	- Somalia	498,720	200,540	**699,260**	**567,935**
B-613	- Somalia (activities funded by Austria/ADA)	124,106	371,598	**495,704**	**449,800**
B-478	- Darfur, Sudan (activities funded by Switzerland/)	57,569	203,246	**260,815**	**122,271**
B-445	- Sudan	-	427,592	**427,592**	**409,921**
B-582	- Guinea Bissau	-	114,130	**114,130**	**114,130**
B-583	- Central African Republic	-	31,778	**31,778**	**9,178**
B-611	- Libya	-	225,316	**225,316**	**159,672**
	sub-total Peace Missions:	***1,569,975***	***3,252,846***	***4,822,821***	***4,284,163***
	(c) Country/Standalone Offices (6)				
B-505	- Mauritania	729,701	655,906	**1,385,607**	**1,375,078**
B-418	- Togo	776,583	716,962	**1,493,545**	**1,492,158**
B-404	- Occupied Palestinian Territory (standalone office)	2,609,501	819,040	**3,428,541**	**3,343,422**
B-419	- Bolivia	1,069,681	526,092	**1,595,773**	**1,577,769**
B-401	- Mexico	1,958,715	820,568	**2,779,283**	**2,771,838**
B-420	- Kosovo (standalone office)	800,344	201,097	**1,001,441**	**977,464**
	sub-total Country /Standalone Offices:	***7,944,525***	***3,739,665***	***11,684,190***	***11,537,729***
	Other adjustments				***16,313***
	Sub-Total	**14,744,251**	**10,509,952**	**25,254,203**	**24,171,701**
	Total (including 13% PSC)	**25,254,203**			**96%**

Annex II

[English only]

Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2013

OHCHR EXTRABUDGETARY RESOURCES *(31 December 2013)*

Voluntary Fund for Technical Cooperation - Status of cost plan and expenditure for 2013

IMIS	V. F. for Technical Cooperation (AHA)		Cost plan 2013 (USD)			Expenditure
Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Number of staff	Staff costs	Activities	Total	Total USD $
	(a) Human Rights Advisers in UNCT (17):					
	- Activities implemented by OHCHR HRAs to the UNCT in:					
B-414	- Russian Federation	6	572,379	713,742	**1,286,121**	**1,056,853**
B-409	- South Caucasus, Georgia	7	592,277	305,899	**898,176**	**711,233**
B-504	- Moldova	2	244,000	109,418	**353,418**	**347,564**
B-541	- Ukraine	1	199,410	37,167	**236,577**	**225,636**
B-441	- Rwanda	1	534,634	112,023	**646,657**	**538,437**
B-488	- Kenya	5	444,927	395,585	**840,512**	**817,483**
B-503	- Niger	2	362,940	68,199	**431,139**	**390,006**
B-584	- Chad	3	359,921	128,874	**488,795**	**308,655**
B-539	- Madagascar	3	240,586	124,849	**365,435**	**320,084**
B-436	- Ecuador	3	375,340	205,262	**580,602**	**531,583**
B-531	- Paraguay	4	526,927	231,808	**758,735**	**724,483**
B-532	- Honduras (co-sharing with UNDP)	3	-	222,244	**222,244**	**219,158**
B-502	- Papua New Guinea	3	405,510	156,550	**562,060**	**227,132**
B-439	- Sri Lanka	3	249,179	197,480	**446,659**	**389,120**
B-630	- Maldives	1	33,258	86,835	**120,093**	**45,082**
B-652	- Timor Leste	3	83,939	231,479	**315,418**	**188,699**
B-617	- Malawi	1	105,373	75,484	**180,857**	-
	sub-total HR Advisers:	***51***	***5,330,600***	***3,402,898***	***8,733,498***	***7,041,208***
	(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (10)					
	- Activities implemented by UN Peace Missions Human Rights Units in:					
B-443	- Haiti		-	140,678	**140,678**	**113,594**
B-421	- Afghanistan	2	167,083	285,719	**452,802**	**430,288**
B-642	- Afghanistan / Afghan people dialogue on Peace (Belgium)		-	170,147	**170,147**	**170,000**
B-442	- Côte d'Ivoire		-	166,110	**166,110**	**125,897**
B-444	- Liberia		-	101,361	**101,361**	**100,965**
B-431	- Sierra Leone	11	393,446	303,551	**696,997**	**692,264**
B-451	- Somalia	4	379,497	133,538	**513,035**	**494,531**
B-613	- Somalia (activities funded by Austria/ADA)	2	127,191	29,154	**156,345**	**99,178**
B-478	- Darfur, Sudan (activities funded by Switzerland)		-	28,250	**28,250**	**11,009**
B-445	- South Sudan		-	484,092	**484,092**	**457,004**
B-582	- Guinea Bissau		-	70,625	**70,625**	**58,472**
B-583	- Central African Republic		-	31,778	**31,778**	**22,600**
B-611	- Libya		-	191,377	**191,377**	**31,022**
	sub-total Peace Missions:	***19***	***1,067,217***	***2,136,380***	***3,203,597***	***2,806,825***
	(c) Country/Standalone Offices (6)					
B-505	- Mauritania	9	780,631	535,413	**1,316,044**	**1,225,894**
B-418	- Togo	10	916,294	581,376	**1,497,670**	**1,452,893**
B-404	- State of Palestine	22	2,287,903	729,623	**3,017,526**	**2,933,957**
B-633	- East Jerusalem, public information and legal analysis (funded by Switzerland)	4	542,400	94,242	**636,642**	**231,057**
B-419	- Bolivia	11	1,022,563	260,751	**1,283,314**	**1,213,672**
B-627	- Bolivia - Addressing socio-policital conflict project (EU funding)	0	-	504,270	**504,270**	**413,030**
B-401	- Mexico	24	2,006,742	413,778	**2,420,520**	**2,345,679**
B-420	- Kosovo (standalone office)	9	758,169	113,974	**872,143**	**733,423**
	sub-total Country /Standalone Offices:	***89***	***8,314,702***	***3,233,427***	***11,548,129***	***10,549,605***
	Adjustments related to 2012 projects expenditure/liquidation of obligations					*(101,018)*
	Sub-Total	**159**	**14,712,519**	**8,772,705**	**23,485,224**	**20,296,620**
	Total (including 13% PSC)		**23,485,224**			**87%**

Annex III

[English only]

Financial status of the Voluntary Fund: 2013

Office of the High Commissioner for Human Rights
United Nations Voluntary Fund
for Technical Cooperation (AHA)

Statement of Income and Expenditure
for the period 1 January - 31 December 2013

	USD $
I. Income	
Voluntary contributions in 2013	18,888,242.00
Miscellaneous and interest income	180,052.52
Total income	**19,068,294.52**
II. Expenditure */	
	USD $
Staff costs	11,588,468.39
Consultants' fees and travel	835,542.79
Travel of representatives	14,287.86
Travel of Staff	643,865.59
Contractual Services	521,983.12
General operating expenses	1,229,863.42
Supplies & Materials	387,934.39
Grants, contributions and seminars	2,760,161.44
Programme Support Costs	2,314,513.42
Total expenditure	**20,296,620.42**
Net excess/(shortfall) of income over expenditures for the period	**(1,228,325.90)**
Opening Balance 1.01.2013	**14,683,315.60**
Miscellaneous adjustments/savings/refunds to donors	**(17,962.00)**
Total fund balance as at 31.12.2013	**13,437,027.70**

**/ Includes disbursements and obligations*

Estimated amount available for 2014	**10,497,677.00**
PSC (13%)	1,364,698.00
Operating reserve (15%)	1,574,652.00
Total funds available (with PSC & Op. reserve)	13,437,027.00

Annex IV

[English only]

List of donors and contributors

Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)

Voluntary contributions in 2013* (as at 31 December)

Donor	US$
Australia	285,450
Belgium	99,470
Denmark (unearmarked allocation by OHCHR)	1,227,521
European Union (unearmarked allocation by OHCHR)	2,519,894
European Union (Strengthening the Judiciary in Bolivia)	517,309
Finland	688,742
France	65,445
Germany	589,005
India	99,982
Liechtenstein	44,101
Mexico	32,128
Netherlands (unearmarked allocation by OHCHR)	2,607,562
Norway (unearmarked allocation by OHCHR)	2,442,336
Norway (HRA Maldives & Timor Leste)	162,822
Organisation Internationale de la Francophonie	43,526
Poland	53,823
Russia	300,000
Spain	137,931
Sweden (unearmarked allocation by OHCHR)	3,086,844
Sweden (HRA Kenya)	617,369
Switzerland	1,599,147
Switzerland (HRA Paraguay)	22,500
South Africa	16,088
Thailand	20,000
United Kingdom	101,124
UNDP-Moldova	31,000
USAID-Mexico	277,122
United States of America	1,200,000
TOTAL	18,888,242